

إضاعة على «إنجازات» المعارضة السورية

جمال العلق

منذ أربع سنوات، وتحديداً في السادس عشر من تموز 2011، عقد مؤتمر أسطنبول الذي جمع ما سُمي «معارضة سورية»، وحضر المؤتمر نحو أربعين شخص دعوا إلى حضور المؤتمر الذي انتهى بانقسام بين المشاركين واختلافات في الرؤية والأهداف. فأكثر الحاضرين لا تأثر شعبي لهم ولا يملك أي منهم قاعدة شعبية يمكن الاعتماد عليها. وأكثر الأسماء التي تداولها الإعلام لم يسمع معظم السوريين عنها شيئاً قبل ذلك. ولأن المعارضة السياسية تعني تعريفاً «معارضة حزب ما أو فئة برلمانية لأعمال الحكومة والتصدي لها وكشف عيوبها»، لم تكن المعارضة السورية جاهزة آنذاك لإقناع الشعب السوري بمطالبتها، وكل ما تحدثت عنه كان معظمه خطوطاً عريضة لا تستند إلى وقائع وحقائق، والطبعي في السياسة الإعلامية أن ينقل الإعلام الحدث ويأخذ التصريحات والمواقف من المعنيين. لكن ما حدث مع «المعارضة السورية» أنها كانت هي التي تنقل وتبني مواقفها مستندة إلى ما يبثه الإعلام وما تزودهم إياه قاتلاً «الجزيرة» و«العربية» والمطحات ووكالات الأنباء الدائرة في فلكها.

لم تكف «المعارضة السورية» بسطحية المطالب، بل سلّمت نفسها منذ بداية الحوادث إلى السفارات الأجنبية التي مثلها السفير الأميركي آنذاك بأبشع الصور وتخدم الهدف للأعراف الدبلوماسية، وكان المال العربي يدير معركة أخرى تهدف إلى إشعال حرب طائفية وضرب مواقع الجيش التي كانت بئس أهداف «إسرائيل».

اليوم لا يمكن أن نجد لدى «المعارضة» إجابة عن سؤال محدد: لماذا كانت الميليشيات والعصابات المسلحة تضرب مواقع الدفاع الجوي دون سواها؟ ثم انتقلت إلى ضرب البنية التحتية للدولة وهي أساساً ملك الشعب السوري وتخدم الشعب السوري لا سواه، مثل شبكات الماء والكهرباء والمواصلات... ووصل الأمر إلى تهديد الطيران المدني العامل على الخطوط الخارجية لنقل السوريين من الوطن وإليه!

لا تملك «المعارضة السورية» اليوم إجابة عن أسئلة الشعب السوري - حول قتل أطفال أو أشخاص من فئات محددة - وما سبب اغتيال أساتذة الجامعات، ومنع المزارعين من الوصول إلى محاصيلهم، وإحراق بيوت المواطنين، والخلف على الهوية، وقصف الجامعات، ومنع الطلاب من التقدم إلى الامتحانات أو متابعة الدراسة؟ أكثر من ثلاث سنوات ولم تتقدم «المعارضة» ببرنامج اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي يهيم الشعب السوري، حتى الذين دفعوا إلى اللجوء ومنعوا من قبل «المعارضة» نفسها من العودة، وخاصة في مخيمات تركيا والأردن. لم تستطع «المعارضة» تقديم أبسط الخدمات الإنسانية إليهم. بل استثمرت أسوأ استثمار فكانت صورهم مصدر رزق للمعارضة، التي تقم في أقبح الفنادق والشقق المفروشة، عدا الذين انتقلوا إلى العيش في أوروبا بأموال المساعدات الإنسانية التي كانت تصل إليهم وجمعوها باسم اللاجئين السوريين.

«إنجازات المعارضة السورية» حتى اليوم خراب وقتل، فكيف يُسمون أنفسهم «معارضة» ويدعون أنهم يعملون لأجل الشعب السوري وكل كلمة في فمهم تحمل سموم طائفية.

«المعارضة السورية» التي كانت تهاجم النظام وتهتم عليه بأنه لم يطلق طلقة واحدة على المحتل «الإسرائيلي» في الجولان هي نفسها أعطت الوعد والتظلمات للكيان الغاصب، ولم تتردد رموزها في وصف الكيان الصهيوني بأنه «جار» ويجب التعاون معه - فرحبت المعارضة بقصف الطيران «الإسرائيلي» للمواقع السورية، وتعاونت معه عسكرياً لضرب الشعب السوري من خلال عصابات تربت وتزودت السلاح من الكيان الغاصب.

نشرت «المعارضة السورية» ثقافة ضرب المقاومة والتقليل من إنجازاتها كأن الإصبع تغلي الشمس.

«المعارضة السورية» لم تر حتى اليوم بحر الدماء في فلسطين، ولم يجرؤ أي من هذه «المعارضة» على إبراز إنسانيتها ولو بسطر واحد قاتلاً: اوقوا قتل الشعب الفلسطيني.

لم تكف «المعارضة السورية» بخيانة الوطن والشعب الذي تزعم أنها تقاوم لأجله فطلبت التدخل العسكري لها وقصف سورية وتسليمها إلى حاكم عسكري أميركي أو تركي!

«المعارضة السورية» في عامها الرابع لا إنجازات لها على الصعيد السوري، إنما لها إنجازات كبرى تستحق عليها الأجر من الذين خدمتهم، وفي مقدمهم «إسرائيل» وأميركا، فإنجازات «المعارضة» كلها ليست في مصلحة الشعب السوري بشيء.

يكفي أن نذكر أن «المعارضة السورية» المطالبة بالديمقراطية لا يمكنها قبول الرأي المخالف، وهي على استعداد لتصفية كل من يخالفها الرأي. فكيف ننتظر منها الخير وهي في حقيقة الأمر مجرد أوراق صفراء سيأتي يوم وتوضع حيث يجب أن تكون؟

«وسطيون» يحضون بكركي للضغط على عون وانتخاب رئيس «كيفما كان»

الفراغ مستمر حتى تشرين الثاني والتمديد لمجلس النواب ينتظر «إخراجاً» ما

حسن سلامه

الموقف الإيجابي الذي طرحه البطريك الماروني مار بشارة بطرس الراعي حيال ما كان تقدم به رئيس تيار المستقبل سعد الحريري، من دعوة إلى تقديم انتخاب الرئيس على سواه من الاستحقاقات، وأرفقه برسائل تدعو إلى التشاور حول مرشح من الصف الثاني أو الثالث، هل هو ناتج من قناعة لدى البطريك الراعي؟ أم أن هناك من يحاول به «الوشوشات» وغيرها إقناعه بما سمي «خريطة طريق للحريري»؟

بحسب أوساط سياسية مارونية، تلتقي طروحات البطريك الراعي بطريقة أو بأخرى اقتراح الحريري. لكن بعد كلمة رئيس تيار المستقبل حصلت اتصالات مع بكركي، خاصة مع «سيدها»، من جانب بعض الأطراف في «14 آذار» ومن بعض الشخصيات التي تعتبر نفسها «وسيطية» أو التي كانت تعمل لتسويق هذا الاسم أو ذاك لرئاسة الجمهورية. وتقول المصادر إن حركة الاتصالات المفتعلة هذه طرحت مخاوف كثيرة أمام الراعي من استمرار الفراغ في رئاسة الجمهورية، وأوحت أنه يجب العمل بجميع الأساليب لانتخاب رئيس «كيفما كان»، وبالتالي من مصلحة المسيحيين، بحسب القائمين بهذه الحركة، التلاقي مع مبادرة الحريري. وتشير المصادر إلى أن بين الذين عملوا على ذلك الرئيس السابق ميشال سليمان والنائب ميشال المر وآخرون. وتوضح أن هذه الحركة نحو بكركي استغلت المخاوف من الوضع الأمني

في البلاد وما حصل مع المسيحيين في الموصل، داعيةً البطريك الراعي إلى ممارسة الضغوط على العماد ميشال عون للسعي في انتخاب رئيس للجمهورية من الأسماء التي يقال إنها مدرجة على لائحة بكركي الذهبية من الصف الثاني، أو اللائحة الأخرى التي تضم ثلاثة مرشحين ودار الكلام حولها قبل فترة، لذا لا تستبعد المصادر أن يكون موقف البطريك الراعي أول من أمس انعكاساً لقناعته المعروفة وللاتصالات التي حصلت معه أخيراً.

توضح المصادر في المقابل أن العماد عون رد سريعاً وقبل أن يصدر موقف عن الراعي، من خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده الجنرال بعد اجتماع تكتل التغيير والإصلاح الثلاثاء الفائت والذي رد فيه وإن على نحو غير مباشر على ما وصف به «خريطة الطريق» معياداً للرئاسة، أو انتخاب الرئيس من الشعب، وأضعا مبادرة الحريري في سياق محاولات الائتلاف على ما كان طرحه عون، ورغم اللغة الدبلوماسية التي اعتمدها في هذا الرد، ماذا إذن على صعيد الاستحقاق الرئاسي؟ وما هي الخيارات المطروحة؟

بحسب مصادر قيادية علمية فإن إخراج الملف الرئاسي من «عق الزجاجة» لم يعد فصلاً ممكناً عن سياقين أساسيين، داخلي وخارجي:

- على الصعيد الداخلي تجزم المصادر بأن الاتفاق على اسم الرئيس الجديد، بغض النظر عن كيفية مقاربة اختيار هذا الاسم، هو رهن بالاتفاق على صفقة كاملة، من

مجلس الوزراء أقر ملفي الجامعة ووافق على صرف الرواتب من دون تشريع

بعد سلسلة جلسات ماراتونية، أقرّ مجلس الوزراء أمس، ملف الجامعة اللبنانية بشقيه، الفرع ومجلس العمادة، وذلك خلال جلسة عقدها في السراي الحكومية برئاسة رئيس الحكومة تمام سلام. كما وافق على صرف رواتب موظفي القطاع العام من دون العودة إلى مجلس النواب.

وفي التفاصيل، أقرّ المجلس تعيين العمادة في 19 كلية من كليات الجامعة اللبنانية على الشكل التالي: د. كميل حبيب (كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية)، د. نبيل خالد الخليل (الأدب والعلوم الإنسانية)، د. حسن كامل زين الدين (العلوم)، د. تريب فايز خطر الهاشم (التربية)، د. يوسف عبدالله كفرنجي (مطهر العلوم الاجتماعية)، د. جورج بطرس صدقة (الإعلام)، د. محمد حسني الحاج (معهد الفنون الجميلة)، د. غسان نبية الشلوق (العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال)، د. رفيق حسن بوس (الهندسة)، د. نينا فيليب سعدالله (الصحة)، د. بيار يار (كلية العلوم الطبية- الطب العام)، د. فؤاد حسين أيوب (كلية العلوم الطبية- طب أسنان)، د. وفاء توفيق النوب (الصيدلة)، د. أمال سعيد أبو فياض (السياحة وإدارة الفنادق)، د. د. سمير مدور (الزراعة)، د. محمد ديب الحجار (المعهد الجامعي للتكنولوجيا)، د. فواز علي العمر (المعهد العالي



أحداث جانبية بين الوزراء خلال الجلسة في السراي (تموز)

قرارات أخرى متعلقة ببنود عادية لجدول الأعمال المتعلقة بنشاطات بعض الوزراء. وأشار وزير الإعلام رمزي جريج الذي تلا مقررات الجلسة إلى أن الرئيس سلام أكد خلالها «أولوية» انتخاب رئيس للجمهورية، نظراً للانعكاس السلبي لاستمرار شعور هذا المركز على مختلف الأصعدة»، آملاً بـ«تجنب التعميل خصوصاً في الأمور العادية التي لا تنطوي على قضايا مصيرية وميثاقية». وأضاف: «توقف مجلس الوزراء عند العدوان الإسرائيلي المستمر على غزة منذ أكثر من أسبوعين، وما أسفر عنه من خسائر هائلة في الأرواح والممتلكات، معرباً عن استنكاره وإدانته للأفعال الوحشية التي ترتكبها آلة القتل «الإسرائيلية» في الاستقرار والأمن في لبنان».

وأشار وزير المال علي حسن خليل بعد الجلسة إلى أنه أجرى الاتصالات اللازمة للمباشرة بدفع الرواتب لموظفي القطاع العام والمؤسسات العامة قبل عيد الفطر. ورداً على سؤال حول تأجيل الحلول الجزئية دائماً، قال: «هذه المسألة يجب ألا تدفعنا تحت أي ظرف إلى مخالفة القوانين، وعهدي بعدم مخالفة القانون ما زال قائماً، وهذا الأمر سيكون تحدياً أمامنا في المرحلة المقبلة ليس على صعيد الرواتب، بل ربما على صعيد الإنفاق في مختلف وزارات الدولة».

للذكوراء في العلوم والتكنولوجيا)، د. طلال محمود عترسي (المعهد العالي للذكوراء في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية)، د. طوني جورج عطاالله (المعهد العالي للذكوراء في الحقوق والعلوم السياسية والإدارية والاقتصادية)، وكلا من د. حنان جرجس داود، ود. جاسم عجاقة (عضوي مجلس الجامعة). ووافق المجلس على قيام الجامعة اللبنانية بإجراء عقود تفرغ مع المرشحين المقترحين من قبل وزير التربية الوطنية، الأمر الذي يمنح إعادة الصلاحيات لمجلس الجامعة إجراء عقود التفرغ في المستقبل وعلى اعتماد مبدأ الدورية الشاملة في تعيين العمادة مستقبلاً.

كما وافق على استرداد مشروع القانون المتعلق بفتح اعتماد إضافي 1585 مليار ليرة لتغطية الرواتب والأجور وملحقاتها وتأمين الاعتمادات اللازمة للرواتب والأجور، من احتياطي الموازنة بكل بنودها بعد إلغاء المبالغ المجدولة في الاحتياطي لتغذية مختلف بنود الموازنة.

وتقرر إلغاء وثائق الاتصال ولوائح الإخصاص المصادرة عن الأجهزة الأمنية حتى تاريخه، وتكليف وزراء الداخلية والدفاع والعدل إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع.

كذلك، وافق مجلس الوزراء على

خفايا

توقفت مصادر سياسية عند تحذير مرجع رسمي من خطورة استمرار تعطيل الدور التشريعي لمجلس النواب، واحتمال انسحابه على الحكومة في ظل تراكم الملفات الحيوية والمهمة التي تحتاج إلى حل. ورأت أن المطلوب تحرك استثنائي من المسؤولين لإيجاد الحلول وعدم ربط قضايا الناس الملحة بالخلافات السياسية.

الراعي عرض الأوضاع مع زواره

الظاهر: التمديد للمجلس النيابي مخالف للدستور

استقبل البطريك الماروني الكاردينال مار بشارة بطرس الراعي قبل ظهر أمس، في الصرح البطريركي في بكركي، وزير الداخلية والبلديات السابق مروان شربل وبحث معه الوضع الأمني، خصوصاً ما يجري في طرابلس، والوضع العام في بعلبك وفي المناطق التي تشهد مشكلات أمنية.

وأشار شربل بعد اللقاء إلى أن البطريك «حرص على إحلال الأمن والسلام في لبنان، وحرص على أن يتم انتخاب رئيس للجمهورية في أسرع وقت ممكن، لأنه ينطلق من قناعة مهمة جداً، مفادها أن الدولة، لكي تستقيم ويحل فيها الأمن والسلام، يجب أن يكون لها رئيس جمهورية». وأكد أن «ليست هناك بيئة حاضنة لتتلقح «داعش» في لبنان، وقال: «في النهاية داعش هو ضد السنن المعتدل قبل أن يكون ضد المسيحي، «داعش» قتل المسلم السنن في الموصل، أما المسيحي فطرده، إذا «داعش» عدو للمسلم المعتدل قبل أن يكون عدواً لأي طائفة ثانية».

والتقى الراعي أيضاً، الوزير السابق فايز غصن الذي أوضح «أن موقف البطريك بالنسبة للانتخابات الرئاسية والنسبة إلى ضرورة انتخاب رئيس هو موقف حكيم، كي لا يبقى البلد من دون رأس».

ودعا غصن «الجميع إلى تحمل مسؤولياتهم في هذا الإطار»، آملاً الائتلاف حول الجيش اللبناني والقوى الأمنية، في ظل الوضع الأمني الدقيق، وهي تقوم بواجبها إلى أقصى حد، وبما أن البلد يمر بفترة إلى حد ما صعبة يتوجب علينا التكاتف في هذا الموضوع».

وزار الصرح البطريركي، النائب السابق مخايل الزاهر الذي قال بعد اللقاء: «بحثنا في الجهد الذي يصيب العمل السياسي، وتعطيل الحياة السياسية في لبنان وانعكاساتها على كل الصعيد الأمنية والاقتصادية والمعيشية، حتى الممارسة المسؤولة في المؤسسات الدستورية، وكل هذه الأمور هي نتيجة الفراغ في المركز الرئاسي». وأضاف: «كما تناولنا السبل التي من المفترض أن تتبع على كل المستويات المسؤولة للخروج من المأزق الذي لا يجوز أن يستمر، يجب إجراء الانتخابات الرئاسية ويجب أن تكون دورات الاقتراع متتابعة وجلسات الانتخاب مفتوحة والدورات متتابعة إلى أن يصار إلى انتخاب رئيس للجمهورية».

وعن إمكانية التمديد للمجلس النيابي، أكد الزاهر أن التمديد «مخالف للدستور، والوكيل لا يمكن تمديد الوكالة لنفسه إلا في ظروف استثنائية قاهرة وهذا ليس متوفراً»، داعياً إلى «إقرار قانون انتخابي عصري جديد يحقق العدالة والمساواة والمنصفة الحقيقية المنصوص عليها في المادة 24 من الدستور».

نشاطات سياسية وأمنية



بري وسفير أستراليا في عين التينة

استقبل رئيس الحكومة تمام سلام في السراي الحكومية أمس، وزير الزراعة أكرم شهاب على رأس وفد من منظمة «إيكاردا» وبحث معه شؤوناً تخص وزارته. ثم استقبل النائب الأسبق لرئيس الحكومة اللواء عصام أبو جمر.

بمناسبة انتهاء مهامه الدبلوماسية في لبنان، زار السفير الأسترالي أليكس بارتم رئيس مجلس النواب نبية بري في عين التينة في زيارة وداعية وكانت مناسبة لعرض التطورات والعلاقات الثنائية. كما زار بارتم رئيس تكتل التغيير والإصلاح النائب العماد ميشال عون في دارته في الرابية وكان بحث في آخر المستجدات، ثم التقى قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البرزة وتناول البحث الأوضاع العامة، وزار مساء رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب وليد جنبلاط في دارته في كليمنصو.

في إطار جولاتها على الجنوب وصيدا، زارت سفيرة الهند أنيتا نايار عضو كتلة التحرير والتنمية النائب علي عسيران، في دارته في الرملة، وعرضت معه الأوضاع في لبنان والمنطقة في ضوء العدوان «الإسرائيلي» على غزة، كما تناول البحث دور «يونيفيل» في الجنوب اللبناني وما تقوم به الكتبة الهندية في هذا الإطار.

كما التقت نايار كلاً من رئيس بلدية صيدا محمد السعودي، ومحافظ الجنوب منصور ضو، والرئيس السابق لبلدية صيدا عبدالرحمن البرزي.

استقبل المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص بعد ظهر أمس، في مكتبه في كتلة المقر العام، وفداً من «اتحاد جمعيات العائلات البيروتية»، برئاسة رئيس الاتحاد الدكتور فوزي زيدان. وقدم الوفد لبصبوص مذكرة تتضمن بعض المطالب التي من شأنها المحافظة على الأمن والنظام في العاصمة، معرباً عن دعمه لمؤسسة قوى الأمن الداخلي، مثنياً على أداء عناصرها في مكافحة الجرائم بانواعها كافة.

من جهته، وعد بصبوص أعضاء الوفد بالعمل على تحقيق مطالبهم وإيلاء المذكرة الاهتمام اللازم.

اجتماع أمني موسّع في مكتب قائد الجيش

تابع المستجدات على الحدود الشرقية والشمالية



رؤساء الأجهزة خلال اجتماعهم في مكتب قائد الجيش في البرزة (مديرية التوجيه) اللبنانية.

لويجي بيني مانتيلي بحضور السفير الإيطالي في لبنان جيوسبي مورابيتو وجرى البحث في العلاقات

ترأس قائد الجيش العماد جان قهوجي في مكتبه في البرزة، اجتماعاً أمنياً، ضمّ إليه كلاً من المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم، المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم بصبوص، والمدير العام للأمن الدولة اللواء جورج قرقعة، ومدير المخابرات العميد الركن إدمون فاضل، ورئيس شعبة المعلومات العميد عماد عثمان. وعرض المجتمعون المستجدات الأمنية في البلاد، خصوصاً على الحدود الشرقية والشمالية، وتم التوافق على تعزيز التنسيق بين الأجهزة العسكرية والأمنية، واتخاذ سلسلة من الإجراءات لفرض الأمن والاستقرار في مختلف المناطق اللبنانية.

لقاءات

وكان قهوجي التقى في مكتبه، رئيس أركان الدفاع الإيطالي الأميرال



الثلاثاء ٢٩ تموز
بلا حصانة
21.15

OTV
WWW.OTV.COM.LB